تحليل السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر وبعض البلدان العربية

ملخص

نعالج في هذا البحث مسألة الأمن الغذائي والسياسة الزراعية والغذائية المرتبطتان به، وذلك باستعراض الإطار المفاهيمي أو التعاريف الخاصة به، مكوناته، أسباب انعدامه، مخاطر عدم وجوده، والسياسة الزراعية والغذائية كواحدة من الحلول المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، السياسة الزراعية والغذائية، مفاهيم وتعاريف ، مخاطر ، حلول.

أ.د. زينب حوري

أ. د. زهية حوري

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري

الجزائر

مقدمة

يعد الأمن الغذائي من أهم القضايا، التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على السواء، ولذلك أسباب ومظاهر متعددة أهمها تنامي أو ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، الزيادة النوعية في دخول الأفراد، فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، مما نجم عنه تفاقم ظاهرة العجز الغذائي، وبالتالي اللجوء إلى مصادر خارجية لسد هذا العجز.

إن المشاكل والمعوقات التي تجابه مسار الأمن الغذائي عديدة منها معوقات طبيعية، فنية، اقتصادية، مؤسسية وتنظيمية، فالموارد الطبيعية الزراعية لم تعد متاحة بالقدر الكافي، كما أن المستثمر منها بالنسبة للفرد آخذ في التآكل بفعل الزيادة السكانية، مع ازدياد القلق على التلوث البيئي الآخذ في التصاعد، و فرض محددات جديدة على التنمية الزراعية، إضافة إلى مستقبل

Résumé

Le présent article se propose d'étudier la sécurité alimentaire, qui est de plus en plus associée à la politique agraire et alimentaire. Il tente également d'expliquer **les** causes de l'insécurité alimentaire (indisponibilité des ressources alimentaires) et leurs conséquences (famine, malnutrition.) et enfin, il propose les solutions qui s'imposent.

Mots clés : Sécurité alimentaire, politique agraire, Risques, Solutions.

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر2015.

إمدادات الغذاء العالمي بشكل عام وفي العالم النامي بشكل خاص؛ الذي لا يدعو للاطمئنان حيث يتراجع استعداد الشمال لمساعدة الجنوب على مستوى التعاملات الثنائية وعبر المنظمات الدولية، مع عدم ارتكاز التنمية الزراعية على التكنولوجيا الحيوية الحديثة، والتي غالبا ما تتحكم فيها شركات عابرة للقارات، فضلا عن القطاع الخاص في ظل نظم وإجراءات الحماية، التي لم تتلاشى برغم اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

من هنا تأتي قضية الأمن الغذائي كقضية أساسية ترتبط باستقرار البلد، والاتجاه نحو بنائه وتنميته، واهتزاز هذا الأمن الغذائي ولا شك مدعاة لبروز مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر حدة، مما يستلزم إدارة مخاطر أزمة الأمن الغذائي بتوفير مستلزمات التنمية الزراعية.

والسؤال الرئيس الذي يمثل إشكالية هذا البحث يتمحور حول: **ما هي السياسة الزراعية الملائمة، والتي تقود إلى تحقيق الأمن الغذائي ؟** هذا التساؤل الذي يتفرع بدوره إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي بالإجابة عليها نكون قد أجبنا على التساؤل الرئيسي لهذا البحث.

ـ ما هو الإطار المفاهيمي الذي يندرج تحته هذا الفرع الدراسي المتعلق بالسياسة الزراعية التي تقود إلى الأمن الغذائي؟

ـ ما هي مكونات الأمن الغذائي؟

ـ ما هي أسباب انعدام الأمن الغذائي ؟

ـ ما هي مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟

ـ ما هي السياسة الزراعية والغذائية التي ينبغي إتباعها لتحقيق الأمن الغذائي ؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع حساس وذو أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي يشكل قطاع الزراعة ومن ورائه السياسة الزراعية والغذائية دافعا لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها، نظرا لكونه القطاع الأكثر جلبا لليد العاملة والأكثر مساهمة لتحقيق الدخل الوطني، مع تميز غالبيتها بضعف قطاعاتها الصناعية فضلا عن تخلف قطاع الخدمات، إلا أن هذا القطاع نفسه يعاني من مشاكل عديدة تتميز بتخلف طرائق الإنتاج وضعف التكنولوجيا المستخدمة، مما يقود ولا شك إلى عدم الاكتفاء الغذائي بالاعتماد على الإمكانات الذاتية وحدها لهذه البلدان ، وهو ما يدفع بنا إلى تسليط الضوء على هذه المشاكل ومحاولة إيجاد الحلول لها في إطار الإمكانيات المتاحة والممكنة.

فرضيات الدراسة:

لإيفاء هذا الموضوع حقه من الدراسة لا بد من وضع فرضيات أساسية ننطلق منها

لتبيان مشاكل هذا القطاع وهل الحلول المقترحة متبعة في البلدان العربية موضع الدراسة.

- **الفرضية الأولى**: أن قطاع الزراعة في البلدان موضوع الدراسة يعاني من مشاكل عديدة على رأسها ضعف التمويل ونقص التكنولوجيا وقلة التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فضلا عن سوء استعمال الموارد المتاحة.

- **الفرضية الثانية**: إن قطاع الزراعة لا يؤمن الغذاء الكافي للسكان في الجزائر بشكل خاص وبعض البلاد العربية موضوع الدراسة بوجه عام.

- **الفرضية الثالثة**: أن الحلول المبتغاة والمتمثلة في إتباع سياسة زراعية رشيدة وانتهاج إستراتيجية واضحة في ميدان الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي لشعوب المنطقة ما يزال بعيد المنال.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي نظرا لطبيعة البيانات والمعلومات المتوفرة لدينا حول هذا الموضوع.

1ـ الإطار المفاهيمي للدراسة :

بظهور أزمة الأمن الغذائي تم تداول مفاهيم عديدة منها الاكتفاء الغذائي، العجز الغذائي، الأمن الغذائي، أمان الغذاء، التبعية الغذائية، الفجوة الغذائية، الفجوة التغذوية، مشكلة الغذاء، مشكلة الجوع، ولكل منها تعاريف تحدد مدلولها وبالتالي مدى ارتباطها بالأمن الغذائي.

يعرف **الاكتفاء الغذائي** على أنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليًا" [فوزية غربي ص51] **وعكسه العجز الغذائي**.

أمّا **الأمن الغذائي** فيعرف بأنه "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام" [محمد السيد عبد السلام، ص86] كما يعرف بأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج واستهلاك كل أو معظم السلع الغذائية الرئيسة، وخاصة التي تشكل الطعام الرئيس لمعظم السكان "كالقمح، الأرز، والذرة"[الصادق عوض بشير، ص 7] ، وهذا يعني أن تنتج الدولة المادة أو المواد الأساسية لإشباع الحاجات أي "الإشباع بالإنتاج المحلي بحيث يكون متطورًا كمًّا وكيفًا لسد الحاجات، ويعني أيضًا قدرة الدولة على إنتاج غذائها بصورة دائمة"[Salim prof.maktoob].

إن التمتع بالأمن الغذائي يعني أيضًا "الحصول في جميع الأوقات على الأغذية، التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة، وهو يعتمد على ثلاث نقاط أساسية: توفر الأغذية، القدرة على الحصول عليها، واستخدامها" [feedingminds.Org].

كما أن هناك مفهوم آخر يعرف بالأمن الغذائي المطلق ويعني "إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، والذي يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي النسبي الذي يعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليًا أو جزئيًا"[Uaeec] ، ويعد الأمن الغذائي المطلق مرادفًا للاكتفاء الذاتي الكامل والذي يعرف أحيانًا بالأمن الغذائي الذاتي.

وتعرف منظمة الصحة العالمية **أمان الغذاء** بأنه "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عملية إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون آمنًا وموثوقًا به صحيًا، وملائمًا للاستهلاك الآدمي، وهو متعلق بكل المراحل منذ مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك"[فوزية غربي، ص53-54].

أمّا **التبعية الغذائية** فتعنى حالة عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من المواد الضرورية لاستهلاكهم اليومي سوى بالاعتماد على الخارج.

وتعرف **الفجوة الغذائية** بكونها "تتمثل في الفرق بين ما يتاح من سلع غذائية من الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي للغذاء، وتظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن ملاحقة معدلات نمو استهلاك الغذاء"[محمد فوزي أبو السعود، ص 292] ، وهكذا تتحدد الفجوة الغذائية وفقًا للمقاييس المحددة والمتعارف عليها دوليًا والتي" بلغت 18 مليار دولار سنة 2007"[جميلة الجوزي، ص 110] ·

وأمّا **الفجوة التغذوية** فتعنى إمّا نقص في التغذية أو سوء التغذية أو كلاهما معًا، حيث تكون الأولى متمثلة في عدم الحصول على الاحتياجات الغذائية (ضعف الحريرات)، وأمّا الثانية فتعنى عدم الحصول على القيمة الغذائية المطلوبة من الغذاء كالاعتماد المفرط على النشويات، أو عدم تحصيل قيمة البروتين الحيواني، أو نقص الحديد، وبذلك «يشمل **الجوع** سوء التغذية وليس العكس لأن عدم كفاية الغذاء تنطوي حتمًا على نقص نوع أو أكثر من أنواع الغذاء الضروري للجسم فضلاً عن نقص كل ما يتناوله الفرد من غذاء، أمّا سوء التغذية فلا ينصرف إلى نقص كل ما يحصل عليه الفرد من غذاء ولكن إلى نقص نوع أو أكثر منه»[محمد عبد البديع، ص 218].

ويقصد **بمشكلة الغذاء** "حدوث نقص واضح في كمية الغذاء ونوعيته عن المعدلات المقبولة التي يمكن أن تحقق الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة

للفرد، كما يطلق على نقص كمية الغذاء عن الحد المقبول **مشكلة الجوع**" [زين الدين عبد المقصود، ص 315].

وهكذا نلاحظ أن مختلف هذه التعاريف والمفاهيم حددت بشكل أو بآخر مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم الأخرى المرتبطة به.

2ـ مكونات الأمن الغذائي :

ترتكز مكونات الأمن الغذائي على أمور محددة هي "الوفرة، الاستقرار وإمكانية الحصول على السلع الغذائية (نظام الأسعار)" [محمد السيد عبد السلام، ص 91].

وتواجه بلدان عديدة ومنها دول الوطن العربي تحديات في مجال تحقيق الأمن الغذائي وذلك بفعل تنامي العامل الديموغرافي (سيكون عدد السكان ضعف ما هو عليه الآن وذلك بحدود عام 2025)، و إذا بقيت هذه السلع غير متوفرة محليًا فإنه سيضطر إلى استيرادها "إن استيراد الحبوب والمواد الغذائية الأساسية وحده يشكل نسبة 30% من الواردات بصفة إجمالية"[Suideg.jeeran] ، وتوجد الجزائر في حالة صعبة وهي "تستورد الحبوب بحجم فاق 9 مرات ما كان عليه في الماضي، فقد ارتفع الطلب على الحبوب من 4.5 مليون طن عام 1985 إلى 7 ملايين عام 2000 ومن المتوقع أن يصل إلى 11.5 مليون طن سنة 2025" [.geosyr] ، ومعروف أن بداية الأزمة الغذائية العالمية قبل أربع سنوات كان من نتائجها "انخفاض المعروض من السلع الزراعية الإستراتيجية وخصوصًا القمح والأرز في بورصات الغذاء العالمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار تلك السلع ارتفاعًا كبيرًا" [alriyadh].

3ـ أسباب انعدام الأمن الغذائي:

تعتبر أسباب الفجوة الغذائية متعددة ومتشعبة ومنها ما يأتي: [perspective.Usherbrooke.ca]

ـ تهميش الزراعة وعدم إعطائها الأولوية اللازمة.
ـ الاعتماد الكبير على استيراد الطعام.
ـ ضعف البنيات الزراعية التحتية الجاذبة للاستثمار.
ـ عدم الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية والمناخ الملائم المتاح.
ـ انخفاض إنتاجية المساحات الزراعية.
ـ عدم أداء القطاع الخاص لدوره المطلوب وعدم تلقيه الدعم الكافي من القطاع الحكومي.

ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق أزمة الأمن الغذائي حسب طبيعة

الدول من حيث:

- ثقلها السكاني.
- توزيع الأفراد بين الريف والحضر.
- ندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية.
- عدم نجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية لدى كل دولة.
- عدم إيلاء الزراعة الأهمية المطلوبة ضمن مخططات التنمية.

فإذا أخذنا عامل الثقل السكاني فإننا نجد لذلك تأثيرًا دون شك والجدولين الآتيين يبينان إجمالي عدد السكان والسكان الريفيين في الجزائر ثم مقارنة بدول الجوار (دول المغرب العربي) وهما كالآتي: [perspective.Usherbrooke.ca]

جدول رقم (1) عدد السكان الكلي في الجزائر 2005-2011

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
32.888.449	33.391.954	33.906.605	34.428.028	34.950.168	35.468.208	35.980.193

Source://Perspective.usherbrooke.Ca/ 21-2-2013

واضح من هذا الجدول أن عدد السكان الإجمالي في الجزائر في تزايد مستمر.

وإذا أخذنا الفترة 2011-2013 في الجزائر مقارنة بما في المغرب العربي نجد [المنظمة العربية للتنمية الزراعية] أنه بالرغم من الزيادة الحاصلة في عدد السكان الإجمالي لكل دول المغرب العربي؛ إلا أن عدد السكان الريفيين في تذبذب ، فهو في تزايد في المغرب وهو ما يفسر الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وثابت في كل من تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا بالرغم من تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (وإن كنت أشك في مسألة ثبات عدد السكان الريفيين في هذه البلدان) بينما هناك تذبذب في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وموريتانيا مع انخفاضه في كل من تونس والمغرب وليبيا ، وهو ما يطرح مشكل الواردات واختلاف الأسعار في البورصات العالمية من سنة لأخرى.

إن الجدول التالي يوضح كل من عدد السكان الإجمالي والريفي لبلدان المغرب العربي بالإضافة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والزراعي على التوالي:

جدول رقم (2) عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين
خلال الفترة 2011-2013(بالألف نسمة)

الدولة	السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي($)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي($)
تونس	2011	10673.60	3425.00	4350.06	356.10
	2012	10777.00	3425.00	4308.32	352.68
	2013	10860.57	3425.00	4199.69	349.97
الجزائر	2011	36717.00	13970.00	5431.18	442.37
	2012	37495.00	13970.00	5542.65	488.97
	2013	38297.00	13970.00	5468.20	537.21
ليبيا	2011	6423.00	1407.00	5712.03	106.80
	2012	6491.73	1407.00	5651.56	105.67
	2013	6599.30	1407.00	5559.43	103.95
المغرب	2011	32245.00	13443.00	6784.13	984.85
	2012	32597.00	13439.00	7589.61	1097.88
	2013	32950.00	13437.00	7508.30	1086.11
موريتانيا	2011	3296.96	1558.22	1232.56	169.50
	2012	3378.50	1558.22	1202.81	165.41
	2013	3426.22	1558.22	1225.55	163.11

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية2014، الخرطوم، المجلد 34، ص2-3 و11.

يتضح من هذا الجدول أيضا بأن الجزائر تحتل المرتبة الأولى مغاربيا من حيث عدد السكان الإجمالي والريفي، والثالثة من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تحتل المرتبة الثانية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

هذا ويلاحظ أن ندرة الموارد المالية لها تأثيرها على الأمن الغذائي " إذ يترافق هذا الأخير بشكل طردي مع الدخل، ولذلك فإن رفع مستوى الدخل يعد أحد أهم المكونات من أجل تحسين الأمن الغذائي" [التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص 35-273]، وقد تطورت الأزمة الغذائية في هذه الدول بحيث وصلت إلى حد حرج في بعضها حيث " الاعتماد على المصادر الخارجية في مسألة الغذاء، وتدهور نصيب

الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي" [محمد عبد البديع، ص 226]. ويشير ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية للدول العربية مثلاً وإلى شبه ثبات نصيب الفرد من حاجاته الغذائية وإمدادات السعرات الحرارية إن لم يكن تدهورها، ويمكن حصر أسباب العجز الغذائي وأبعاد الأزمة الغذائية في الدول العربية في العوامل الآتية :

"الانفجار السكاني، حالة الفقر، وضعف إنتاج الغذاء"[الصادق عوض بشير] ، وسنلقي المزيد من الضوء حول هذه العوامل.

أولاً - الانفجار السكاني:

تعد هذه المشكلة من الأسباب الرئيسة لمشكلة نقص الغذاء نظرًا للزيادة المطردة في السكان، وسوء توزيع ما ينتج من الغذاء بين مناطق العالم، حيث يوجد على مستوى العالم 500 مليون نسمة تهددهم المجاعة، ويزيد نموهم بنسبة 2.5% سنويًا وإنتاج الحبوب في بلدهم لا يتعدى 1%، وعلى مستوى الوطن العربي الذي تبلغ نسبة سكانه 5% من سكان العالم لا يتعدى الاكتفاء الغذائي به 50% وبالتالي يتم استيراد مثل تلك النسبة من الغذاء، و يرجع أحد المؤلفين أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى ما يأتي: [زين الدين عبد المقصود، ص ص 320-331]

- الاختلال في التوازن بين عدد السكان والإنتاج.
- عدم إيلاء الزراعة الأهمية المطلوبة.
- إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة (التجارة، الخدمات، والإدارة).
- الاعتماد على الموارد الباطنية (البترول والغاز...).
- دعم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
- سيطرة الدول المتطورة على الغذاء واحتكارها الأسعار والفائض الغذائي.
- اعتماد دول الجنوب على الهبات والمساعدات المقدمة من دول الشمال.
- سوء التوزيع الغذائي.

ثانيًا - حالة الفقر:

يعد الفقر مشكلة اقتصادية واجتماعية حيث يتدنى مستوى الدخل الفردي إلى دولار واحد في اليوم، وذلك نتيجة انخفاض مستوى الناتج الوطني، الذي يعود إلى:

ـ التخصيص غير الكفء للموارد.

ـ سوء توزيع الدخل المحلي.

ـ الإنفاق الكبير للدخل لدى الفقراء على الغذاء.

ـ ارتفاع أسعار الغذاء خاصة البروتين والأغذية المولدة للطاقة والغنية بالفيتامينات ارتفاعًا كبيرًا في العقود الثلاثة الأخيرة.

ثالثًا – ضعف إنتاج الغذاء:

ترجع مشكلة ضعف إنتاج الغذاء إلى سببين رئيسين هما: [الصادق عوض بشير]

ـ الأسباب البشرية (النمو السكاني، التقنيات الزراعية التقليدية، السلوكيات الغذائية وقلة الوعي الغذائي، الظروف الاقتصادية والسياسية، الفاقد الغذائي، التلوث البيئي، التصحر).

ـ الأسباب الطبيعية (التقلبات المناخية، ندرة موارد المياه).

وبالنتيجة فإن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى: [daralhayat]

* التأثير على حرية القرار السياسي للدولة
* الضغط على الدولة لانتهاج إصلاحات معينة بفتح مجال للمصالح الأجنبية
* تفاقم التبعية الغذائية
* ارتفاع حجم المديونية

وبالتالي يضحى لمشكلة الغذاء بعدان أساسيان؛ البعد المحلي والبعد العالمي، الأول مرتبط بقدرة البيئة على إنتاج الغذاء، والثاني مرتبط بمدى مرونة الحركة التجارية الغذائية العالمية، إضافة للبعد البشري الذي يبقى له - في نظرنا - الدور الأكبر والأنجع في تطبيق أي إصلاح، أو تنفيذ أي سياسة.

4ـ مخاطر انعدام الأمن الغذائي:

تتمثل المشكلة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي في عدد من المخاطر، التي تمس عديد الأمور السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، والأمنية ومنها:

ـ انتشار الكثير من الأمراض الغذائية.

ـ تكرار حدوث المجاعات.

ـ تزايد حجم وقيمة المواد الغذائية المستوردة باستمرار.

ـ استخدام الغذاء كسلاح في أيدي الدول الكبرى.

ـ تزايد حدة الفقر، مما يؤدي إلى تزايد الاضطرابات والمخاطر المذكورة.

ـ استغلال المشكلة الغذائية والفقر لتغذية الحركات المتطرفة والإرهابية في كل مكان.

ـ تزايد أعداد المهاجرين من الريف إلى الحضر مما يزيد من ظاهرة ترييف المدن والعجز عن حل مشكلة السكن وابتلاع أراضي خاصة بالزراعة لهذا الشأن وانتشار ما يسمى "بمخيمات الفقر، وأحزمة البؤس، ومساكن الصفيح"[un.org/Arabic].

ـ حالة عدم اليقين التي " تكتنف الأسواق الدولية اليوم بالإضافة إلى خطر حدوث

كساد اقتصادي عالمي، وعدم تقديم المعونة الإنمائية الدولية" [أحمد أبو اليزيد الرسول، ص 57].

ـ زيادة الصعوبات المالية للبلدان التي تعاني عجزا غذائيا لتمويل وارداتها من الأغذية.

ـ التركيب الغذائي السلعي للواردات الغذائية الذي يعكس أهمية السلع الضرورية.

ـ طبيعة الأسواق العالمية التي تحتكرها دول قليلة وشركات متعددة الجنسية.

ـ ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة لتعاملها منفردة مع قوى متجمعة وفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية.

ـ عدم مرونة الطلب على الغذاء في الأسواق الزراعية "الأمر الذي يعنى أن حدوث تغييرات ولو بسيطة في المتغيرات المؤثرة على الإنتاج الزراعي كالجو، التكاليف وغيرهما ينتج عنها العديد من الآثار على الأسعار"[bani-hasan].

ـ تزايد المشاكل البيئية (موجات الجفاف، الفيضانات، التصحر...).

ـ زيادة الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة لمعدلات النمو العالمية في الاقتصاديات الآسيوية خاصة الصين والهند.

ـ تزايد الأوبئة الحيوانية مثلما حصل سابقًا (انفلوانزا الطيور، جنون البقر...) وفي الجزائر الحمى القلاعية.

ـ تزايد الآفات النباتية مثل الجراد الصحراوي، مع ما يتبعه من خسائر زراعية كبيرة.

ـ عدم التحكم في عمليات التخزين والتدوير للسلع الزراعية.

هذه المخاطر وغيرها لعبت دورًا في تفاقم حالة العجز الغذائي " ويزيد من حدة العجز الغذائي للبلدان العربية حالة انعدام الأمن والانقسامات التي تعيشها وانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي خاصة في الميدان الزراعي" [الصادق عوض بشير، ص 40].

5ـ السياسة الزراعية والغذائية كحل من الحلول المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي :

تؤكد الأبحاث الجادة والتقارير المقدمة من حين لآخر على أن انعدام الأمن الغذائي له نتائجه السلبية، كما تسجل المخاطر الحالية والمستقبلية المتأتية من عدم معالجته والحد من آثاره على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية، حيث تسجل أوضاع الدول العربية مثلاً ومنها الجزائر وضعًا غير مريح، على مستوى القطاع الزراعي حيث تعد نسبة المساحات المزروعة ضعيفة بالمقارنة مع المساحة الجغرافية المتاحة كما سيتبين من الجدول التالي بالإضافة إلى نسبة الاستثمارات الزراعية، وتشغيل اليد العاملة، وهو ما يتبين من عدد السكان الكلي والمساحة

الجغرافية المزروعة: [المنظمة العربية للتنمية الزراعية]

جدول رقم (3) عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة في دول المغرب العربي للسنتين 2012-2013

الدولة	السنوات	إجمالي عدد السكان(بالألف نسمة)	المساحة الجغرافية(بالألف هكتار)	المساحة المزروعة(بالألف هكتار) (1)
تونس	2012	10845.93	16230.00	5205.62
	2013	10860.57	16230.00	5205.62
الجزائر	2012	37183.18	238174.10	9032.70
	2013	38297.00	238174.10	8461.87
ليبيا(2)	2012	6491.73	175954.00	2644.00
	2013	6599.30	157954.00	2644.00
المغرب	2012	32597.00	71085.00	8979.50
	2013	32950.00	71085.00	9186.50
موريتانيا	2012	3378.50	103070.00	322.00
	2013	3426.22	103070.00	322.00

(1) المساحة المزروعة تشمل أيضا المساحة المتروكة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق.ص ص 6 – 7.

(2) المساحة المزروعة لا تشمل المساحة المتروكة

ويظهر من هذا الجدول مدى ضعف المساحة المزروعة قياسا بالمساحة الجغرافية لهذه البلدان، مما ينعكس على ضعف متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

وقد حاولت هذه البلدان إتباع إستراتيجية زراعية من شأنها أن تزيد من فعالية السياسة الزراعية المتخذة في قطاع الزراعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي وهو الأمر الذي يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (4) تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2013

بالمليون دولار أمريكي

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
تونس	46430.80	46430.80	45611.00	3800.84	3800.84	3800.84
الجزائر	199416.64	207821.72	209415.56	16242.60	18334.02	20573.39
ليبيا	36688.40	36688.40	36688.40	685.98	685.98	685.98
المغرب	91769.96	88960.60	95167.26	13144.87	11885.52	14776.67
موريتانيا	4063.70	4063.70	4199.00	558.85	558.85	558.85

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص ص 9 – 10.

هذا ويتضح من هذا الجدول أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كانت الأكثر ارتفاعا قياسا ببقية بلدان المغرب العربي.

وإذا ما أخذ في الاعتبار مدى تطور الصادرات الغذائية مقارنة بالواردات في نفس المجال فإن الجدولين الآتيين يوضحان هذه السياسة: [المنظمة العربية للتنمية الزراعية]

جدول رقم (5) الواردات الكلية والزراعية والغذائية للفترة 2006-2013 بالمليون دولار أمريكي

الدولة	متوسط الفترة 2006 - 2010			2012			2013		
	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
تونس	20776.75	2339.50	1643.25	22127.49	2631.72	1535.99	22127.49	2631.72	1535.99
الجزائر	33661.19	7015.03	5216.52	50385.00	11244.49	8130.40	41336.30	11933.58	8353.72
ليبيا	18399.28	2011.55	1763.74	20460.00	2093.32	1828.80	20460.00	2093.32	1828.80
المغرب	31408.42	4033.28	2821.90	44808.69	5964.39	4863.48	45371.96	5271.70	4217.36
موريتانيا	510.81	168.92	132.43	369.79	94.25	84.01	369.79	94.25	84.01

المصدر: المرجع السابق، ص 118.

ففي تونس نلاحظ انخفاضا واضحا في الواردات الكلية وكذا الزراعية حتى سنة 2013، بخلاف الجزائر والمغرب اللتين تميزتا بارتفاع مضطرد في الواردات سواء منها الكلية أو الزراعية أو الغذائية، وإن كانت سنة 2012 هي الأكثر ارتفاعا من حيث الواردات بالنسبة للمغرب في حين استمر الوضع بالارتفاع بالنسبة للجزائر، أما تونس فتقدم نفس الإحصاءات منذ 2010 إلى 2013، أما ليبيا وموريتانيا فتقدمان نفس الإحصاءات منذ 2009 إلى 2013 ولعل ذلك راجع للأزمة العالمية التي ضربت

العديد من البلدان على مستوى العالم من جهة وللأوضاع التي تشهدها ليبيا وتونس منذ ما يعرف بأحداث الربيع العربي من جهة ثانية.

جدول رقم (6) صادرات الجزائر مقارنة بدول المغرب العربي للفترة 2006-2013 بالمليون دولار أمريكي

الدولة	متوسط الفترة 2006 -2010			2012			2013		
	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
تونس	17900.50	2305.28	1276.27	16356.50	2183.61	1148.34	16356.50	2183.61	1148.34
الجزائر	74514.02	212.98	107.47	71865.80	840.03	604.33	47998.49	561.05	403.63
ليبيا	59370.65	7.17	7.17	44500.00	7.17	7.17	44500.00	7.17	7.17
المغرب	21052.65	2860.10	2348.12	21409.68	3815.96	3523.56	21970.46	4307.44	3919.74
موريتانيا	224.80	123.28	78.99	349.87	64.10	64.10	349.87	64.10	64.10

المصدر: المرجع السابق، ص 195.

ويبين هذا الجدول مرة أخرى انخفاض الصادرات بعد سنة 2008 مباشرة بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبشكل عام نلاحظ أن واقع الأرقام في الجداول السابقة يبين أنه في مجال الأمن الغذائي لابد من توضيح السياسة الزراعية، تنمية الإنتاج الغذائي، وترشيد الاستهلاك الغذائي، كما يجب طرح سيناريوهات الحل المطلوب وسيتم عرض ثلاث سيناريوهات بعد تناول النقاط الثلاث المذكورة.

أولاً - السياسة الزراعية : للنهوض بقطاع الزراعة لابد من " وضع وتصميم برامج وسياسات اقتصادية زراعية مثلى تستند إلى إستراتيجية زراعية دقيقة وواضحة المعالم" [aljazeera.net] والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف منها :

- تحقيق الكفاءة في الإنتاج مما يحقق أقصى دخل مع استخدام أقل قدر من الموارد.
- توزيع الدخل في القطاع الزراعي وعدالة هذا التوزيع بينه وبين القطاعات الأخرى.
- المحافظة على البيئة الزراعية بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

والجزائر توجد " ضمن الوطن العربي الذي يزخر بأراضي هامة قابلة للزراعة تقدر بحوالي 197 مليون هكتار، بالإضافة إلى موارده البشرية التي تبلغ 297.1 مليون نسمة منها 27.4 مليون نسمة يعملون في قطاع الزراعة وذلك حتى عام 2000 ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه فإن للوطن العربي من المقومات من يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى

وضعية المصدر له" [أحمد أبو اليزيد الرسول ص 52-58].

ومن متطلبات السياسة الزراعية تقييم برامج السياسة الزراعية ووضع مؤشرات ومعايير لتحليل وقياس هذه السياسة مما يساعد متخذي القرارات وواضعي السياسات على صياغتها وتقييمها ومن هذه المؤشرات الآتي: [المركز الوطني للإحصاءات، 2005]

أ. معدل النمو.

ب. مؤشرات الاستثمار.

ج. مؤشرات الزراعة المستدامة، وواحد من هذه المؤشرات هو اتجاهات إنتاج القمح الصلب خلال الفترة 2006-2013 وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (7) إنتاج القمح الصلب للفترة 2006 -2013 بالألف طن (المساحة بالألف هكتار)

الدولة	متوسط الفترة 2006 - 2010			2011		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
تونس	860.51	1415	1217.58	722.20	2223	1605.50
الجزائر	1724.24	1414	2438.28	1672.43	1528	2554.93
ليبيا	132.00	788	104.60	143.45	775	111.22
المغرب	2560.05	1698	4347.82	3087.90	1949	6017.70
موريتانيا	1.04	2115	2.20	1.80	1606	2.89
الدولة	2012			2013		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
تونس	754.00	2020	1523.30	500.00	1952	976.00
الجزائر	1945.78	1764	3432.23	1727.24	1910	3299.05
ليبيا	165.00	1212	200.00	160.00	1250	200.00
المغرب	3142.90	1234	3878.00	3204.00	2164	6933.80
موريتانيا	1.75	2000	3.50	1.75	1657	2.90

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 31.

ويلاحظ من الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة من حيث الإنتاجية قياسا بدول المغرب العربي بعد موريتانيا والمغرب وتونس، إلا أن مرتبتها تحسنت سنة 2013 إذ أصبحت الثالثة في الترتيب بعد المغرب وتونس.

وإذا ما قارنا واردات الجزائر من الحبوب والدقيق للفترة 2006 -2013 مع دول المغرب العربي نجد الآتي:

جدول رقم (8) الواردات من الحبوب والدقيق للفترة 2006-2013

القيمة مليون دولار أمريكي، الكمية ألف طن

الدولة	متوسط الفترة 2006 - 2010		2011		2012		2013	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
تونس	2826.28	774.55	2693.53	882.02	2693.53	882.02	2696.08	859.41
الجزائر	7833.49	2289.59	11039.25	3996.95	9912.51	3260.41	7501.93	2531.56
ليبيا	2460.23	681.80	2903.18	704.85	2903.18	704.85	2903.18	704.85
المغرب	5194.41	1411.61	6134.76	2139.47	6696.18	2217.99	4692.22	1528.29
موريتانيا	422.95	120.18	358.54	89.63	358.54	89.63	358.54	89.63

المصدر: المرجع السابق، ص 118.

والجدول يبين مؤشرات السياسة الزراعية والفروق الإقليمية والداخلية في الإستراتيجية الزراعية والغذائية، فضلا عن زيادة الواردات بعد سنة 2008، وهو ما يبين شدة تأثر هذه البلدان بالأزمة العالمية.

كما يبين الجدول الآتي مدى التذبذب في محاصيل القمح وحده بين بعض الدول العربية: [aoad.org]

جدول رقم (9) حجم المحصول من القمح

(الهكتار=2.4 فدان)

البلد	المحصول(مليون طن)	المساحة(مليون فدان)
مصر	7.2	2.7
المغرب	9.0	13.5
الجزائر	4.3	7.4

Source: http://www.aoad.org 27/02/2013

وتتضح وضعية الجزائر غير الرائدة ضمن دول الجوار رغم شساعة أراضيها، وتفوق مواردها التي لا ينال منها القطاع الزراعي النصيب المطلوب، وهو ما يعمق الأسباب السابقة الذكر في ظل غياب إستراتيجية زراعية واضحة ذات أولويات مدروسة.

كما يتضح بأن إنتاج الفدان في مصر نحو 2.7 طن، وفي المغرب 600 كلغ، وفي الجزائر 570 كلغ وهذا مقابل 4-6 طن في نفس المساحة في دول مثل كندا، استراليا، والولايات المتحدة الأمريكية.

د. انتشار التكنولوجيا وإدارة المدخلات.

من المؤشرات التي سنأخذها ضمن هذا العنصر هو تطور الإنتاج والإنتاجية والمساحات المخصصة لمجموعة الخضر خلال الفترة المحددة 2006-2013 وذلك من خلال الجدول الآتي: [المنظمة العربية للتنمية الزراعية]

جدول رقم (10) تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للخضر للفترة 2006 – 2013(المساحة ألف هكتار، الإنتاجية كلغ/هكتار، الإنتاج ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 2006 - 2010			2011		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
تونس	146.36	17714	2592.62	138.94	18468	2566.00
الجزائر	364.86	17278	6303.91	449.25	21300	9569.42
ليبيا	65.65	16466	1080.99	69.56	15372	1069.28
المغرب	197.64	27478	5430.68	587.96	8861	5210.00
موريتانيا	26.71	2153	57.50	26.71	2153	57.50

الدولة	2012			2013		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
تونس	138.45	18397	2547.00	138.45	18397	2547.00
الجزائر	468.26	22215	10402.32	505.57	23471	11866.41
ليبيا	69.56	15372	1069.28	69.56	15372	1069.28
المغرب	201.60	33109	6674.80	185.60	26710	4957.40
موريتانيا	26.71	2153	57.50	26.71	2153	57.50

المصدر: المرجع السابق، ص 52.

ويتضح من هذا الجدول أن المغرب هي الدولة الرائدة في المجموعة من حيث الإنتاجية متبوعة بالجزائر.

والحقيقة أن هناك مؤشرات أخرى تبين مدى قوة السياسة الزراعية كعامل دافع للحفاظ على الأمن الغذائي أهمها:

هـ. الدعم المقدم لقطاع الزراعة.

و. الهيكل المؤسسي.

ز. الإقراض الزراعي (التمويل).

ح. إدارة المخاطر وهو عامل ضروري إذ " لابد من الاستثمار في ميدان إدارة المخاطر في مجال الأمن الغذائي، وتتضمن الآليات ذات الصلة بوضع خطط للأمن

الغذائي وتعزيز استخدام مخزون الأغذية على الأصعدة المجتمعية والمحلية والإقليمية" [un.org/Arabic].

ط. الحوافز الزراعية.

ي. الثروة الحيوانية والموارد السمكية.

وفي مجال الثروة الحيوانية وإذا أخذنا إنتاج البيض على اعتبار أنه من المجالات التي تحقق الجزائر الاكتفاء الذاتي منه نجد لدينا معطيات الجدول الآتي: [وزارة الفلاحة والتنمية الريفية]

جدول رقم (11) تطور إنتاج البيض للفترة 2000 -2009

الوحدة 10^6

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج	2.020	2.160	3.220	3.302	3.500	3.444	3.570	3.813	3.507	3.838

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يلاحظ زيادة مطردة بصورة عامة مما يعد في صالح هذا المنتج والاستهلاك الوطني.

ك. استخدام تكنولوجيا المعلومات وهو ما يدعم قاعدة البيانات ويعطي لها الجودة والموثوقية، حسن التوقيت، وشمولية الإحصاءات.

وعمومًا تعاني الدول العربية جميعها من ضعف السياسات الزراعية ويعود ذلك للأسباب التالية: [يسرى دعبس، ص 412-413]

ـ اضطرار معظم الدول إلى استيراد الموارد الغذائية.

ـ لجوء العديد من هذه الدول إلى الاحتفاظ بملكية وإدارة أفضل الموارد الزراعية من أراضي ومياه ومدخلات.

ـ لجوء معظم هذه الدول إلى تنوع إنتاجها الزراعي من مختلف المحاصيل والموارد الزراعية الأخرى داخل حدودها السياسية، بغض النظر عن ملائمة البيئة الزراعية لتلك المحاصيل، مما أدى إلى ضعف التكامل الزراعي.

ـ لجوء بعض هذه الدول وأهمها السودان إلى إنتاج محاصيل صناعية للتصدير للحصول على العملات الصعبة مع تخصيص أفضل الموارد.

ثانيًا ـ تنمية الإنتاج الغذائي

من مظاهر الأمن الغذائي تنمية وتطور وسائل إنتاج الغذاء أي " تخصيص أكفأ لموارد إنتاجه كالأرض الزراعية والأنواع المحسنة من البذور والأسمدة المقوية للتربة

ومبيدات الحشرات الضارة ، وغير ذلك من الموارد التي تستخدم في إنتاج المواد الغذائية" [محمد عبد البديع ص 246] وتتمثل مهمة المعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية في " تحديد وتحليل السياسات لمواجهة احتياجات العالم النامي من الأغذية بشكل مستدام" [**rdfs.net**] كما تعد الأرض الزراعية، والماء العذب أهم مقومات إنتاج المواد الغذائية النباتية كالحبوب والبقول والخضر والفواكه.

فضلا عن أن كفاءة نظم الري تعد من العوامل الفعّالة في زيادة إنتاجية الأرض ، يضاف إلى ذلك المصادر غير الزراعية كالمسطحات المائية وهي البحار والمحيطات والأنهار والبحيرات التي تعطي وتنتج جزء من الحاجات الغذائية من الأسماك بأنواعها المختلفة إضافة إلى المزارع السمكية التي تنتج ربع ما يستهلكه البشر في العالم وهكذا تفرض مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي الاهتمام بـ "تنمية وتطوير الإنتاج كمًا ونوعًا وضبط وترشيد الاستهلاك الغذائي"[زين الدين عبد المقصود، ص 334].

وتشير منظمة الأغذية والزراعة "أن هناك 38 بلدًا يعاني من نقص غذائي خطير يستدعي مساعدات دولية بالإضافة إلى أن زيادة الغذاء في العالم حتى عام 2030 من الممكن تأمينها بنسبة 70 إلى 80% من الزراعة المروية "[زياد خليل الحجار، ص 178].

ثالثًا - ترشيد الاستهلاك الغذائي

تتمثل عملية ترشيد الاستهلاك الغذائي في إقامة التوازن بين إنتاج الغذاء وعملية استهلاكه، وهي بالتالي ذات بعد إستراتيجي، وتتطلب التوعية الغذائية منعًا للهدر، وضبط عملية شراء المواد الغذائية مع الاحتياجات الفعلية وقد حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية المكونات الأساسية للتنمية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 كالآتي: [الصادق عوض بشير ص 35]

أ. الإنتاج الغذائي المستدام.
ب. القضاء على الفقر والاستدامة البيئية.
جـ. قضايا أمن الأسرة الغذائي.
د. تعزيز وتطوير وتسويق تجارة السلع الغذائية.
هـ. سلامة وأمان الغذاء نفسه.
و. الرقابة الغذائية ومكافحة نقص التغذية.
ز. سوء التغذية التي تعتبر هدرا لحق من حقوق الإنسان.

ومن التحديات التي لابد منها في مجال الأمن الغذائي نركز على: [الصادق عوض بشير ، ص 106]

ـ حاجة الدول العربية الماسة إلى التكامل الاقتصادي.

ـ استثمار الفوائض البترولية الضخمة.
ـ استخدام الموارد العربية الطبيعية والبشرية المتاحة داخل المنطقة العربية لمواجهة تحديات ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
ـ رفع إنتاجية الاقتصاد العربي وزيادة تنوعه.
ـ التخلص من العقبات التي تمنع قيام الاتحاد الجمركي العربي.
ـ تحسين أساليب الترويج للمشروعات وتهيئة مناخ الاستثمار.
ـ توفير المعلومات المناسبة في المجالين التجاري والاستثماري.
ـ تحسين البنيات التحتية ومقومات التحول لنظم الملكية الخاصة واقتصاديات السوق الحرة.

ويطرح نفس المؤلف ثلاث سيناريوهات للخروج من أزمة الغذاء وانعدام الأمن الغذائي تتمثل في الآتي: [الصادق عوض بشير،ص 30]
* السيناريو الأول يتجه إلى التركيز على التخصص الفردي في الإنتاج الغذائي (دولة واحدة في إنتاج معين)
* السيناريو الثاني يتجه إلى التركيز على التخصص التكتلي في الإنتاج الغذائي دون سابق اتفاق أو تخطيط (مجموعة من الدول في إنتاج معين)
* السيناريو الثالث والذي يعد السيناريو الأفضل في نظر المؤلف والباحثتين وينادي بالتركيز على الشراكات الإنتاجية بين القطاع الخاص العربي والقطاع الخاص الأجنبي خاصة مع الدول الصديقة والحليفة للعرب وهو ما يوضحه الجدول الآتي: [الصادق عوض بشير ، ص 135]

جدول رقم (12) قائمة الدول التي تعتبر صديقة أو حليفة للعرب

الدولة	التخصص في الإنتاج
جمهورية جنوب إفريقيا	**اللحوم بأنواعها وربما الفواكه**
جمهورية الهند	**القمح وربما الأرز**
جمهورية الصين	**الأرز وربما البقوليات**
جمهورية روسيا الاتحادية	**الألبان ومنتجاتها وربما الأسماك**
اليابان	**الأسماك بأنواعها**
إيران	**الخضروات بأنواعها وربما البقوليات**
جمهورية باكستان	**البقوليات بأنواعها وربما الفواكه**
ماليزيا	**البيض وربما الأرز**
كوبا	**السكر**
تركيا	**الفواكه بأنواعها وربما القمح.**

المصدر: الصادق عوض بشير، مرجع سابق، ص 135.

الخاتمة

تنتهي بنا الدراسة إلى أن الفرضيات الثلاث التي وضعناها في بداية هذه الدراسة كلها مثبتة حيث أن:

- قطاع الزراعة والصناعات الغذائية – بالرغم من وضوح أهميته - ما زال يعاني من مشاكل رئيسة لم يقض عليها منذ عهد الاستعمار.
- قطاع الزراعة لا يؤمن الغذاء الكافي للسكان لغالبية البلدان العربية.
- تبقى مشاكل الزراعة والصناعات الزراعية عائقا نحو تنمية مستدامة تضمن الخروج من حلقة الفقر التي ما زالت تكبل اقتصاديات غالبية الدول العربية في غياب سياسة رشيدة تعمل على التكامل فيما بين هذه الدول واضعة مصلحة الشعوب ضمن قائمة أولوياتها.
- ما دامت الإرادة غير متوفرة فإن كل أنواع الريع التي تزخر بها هذه البلدان ستظل تصب في غير جيوب مستحقيها وسيظل الفقر والمجاعة وعدم الاكتفاء الغذائي وكل ما يجره من سوء التغذية ومن ورائه مشاكل الصحة هو الهاجس الذي يقض مضجع سكان المنطقة لسنوات وربما لعقود أخرى قادمة.

المقترحات

مساهمة منا في إيجاد الحلول الناجعة لمسألة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي نقدم الاقتراحات التالية:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي بالتغلب على المعوقات الزراعية لاستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال.
- عدم اللجوء إلى استيراد المواد الأساسية، مع تنظيم النشاطات المكملة للنشاط الزراعي كالتسويق مثلاً.
- دعم التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة لتطوير التصنيع الغذائي المرتبط بالمنتجات الزراعية المتاحة.
- قيام جهاز البحوث بترقية الزراعة والتنوع الوراثي للنباتات الزراعية والغذائية مما يساهم في حصول الأمن الغذائي لأجيال المستقبل.
- رفع الوعي بضرورة القطاع الزراعي ككل وأهميته الإستراتيجية ومساهمته في الحد من البطالة بين الشباب الذي يجب أن يوظف في هذا المجال.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في بعض الزراعات خدمة للأمن الغذائي وفي فترة تاريخية وجيزة مثل كينيا في ميدان إنتاج الحليب ومالي في إنتاج الأرز، والهند التي تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب وتصدر فوائضها.
- تطور التكنولوجيات الزراعية، وعمليات البحوث العلمية في مجال أساليب الري الحديثة.
- تحسين أصناف المحاصيل الزراعية وتحسين نوعية النباتات لأن الأمن الغذائي أصبح ذا أبعاد عديدة لابد من إيلائها الأهمية القصوى تحقيقًا للأمن الغذائي المنشود.

المراجع

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية والزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2004.
2. الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2009.
3. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 2011.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 34، الخرطوم، السودان، 2014.
5. المركز الوطني للإحصاءات، عام 2005.
6. جميلة الجوزي، أزمة الغذاء العالمية كحافز للتكامل الاقتصادي العربي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، العدد 4، 2010.
7. زياد خليل الحجار ، الأمن المائي والأمن الغذائي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 2009.
8. زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
9. فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، دون ذكر السنة.
10. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.
11. محمد فوزي أبو السعود وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، الإسكندرية، 2006.
12. محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، القاهرة، 2005.
13. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
14. يسرى دعبس، البيئة والتنمية المستدامة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
15. http://www.aljazeera.net نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001.
16. 20-01-2013http://www.alriyadh.com/
17. 19-11-2012http://www.aljazeera.net/
18. http://www.aoad.org27/02/2013
19. 20-12-2012http://www.bani-hasan.com/
20. 22-12-2012http://www.daralhayat.com/
21. 20-8-2012http://www;feedingminds.org/

22. http://www://www.geosyr.com/ 22-12-2012
23. http://Salim prof.maktoob-blog.com/ 21-1-2013
24. http:www.un.org/Arabic/ 20-11-2012
25. http://www.rdfs.net/ 21-12-2012
26. http://Suideg.jeeran.com/ 22-12-2012
27. http://www.Uaeec.com 20-8-2012
28. http://perspective.Usherbrooke.ca/ 15-11-2012